العدد (2129) السنة الثامنة - السبت (14) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما انتقدت نخب برلمانية اختيار ثلاثة نواب للرئيس

خبراء لـ (المدى الاقتصادي): الخطوة تندرج في إطار صفقة سياسية وتمثل عبئاً ثقيلاً على الموازنة التشغيلية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

فيما انتقدت أوساط برلمانية تصويت مجلس النواب على ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية ، عدت نخب اقتصادية أن هذه الخطوة تندرج في اطار الصفقات السياسية التي لاتعير أدنى اهتمام للتنمية الاقتصادية الحقيقية .

واكدوا في تصريحات لـ (المدى الاقتصادي) ان هذا التصويت البرلماني من شأنه ان يلقي بظلاله على الموازنة التشغيلية ويزيد من نفقاتها في وقت هي أحوج ماتكون الى الترشيد وتقليل النفقات . وصوت مجلس النواب خلال جلسته الـ٦٥ التي عقدت الخميس الماضي بالأغلبية على نواب رئيس الجمهورية سلة واحدة وهم: عادل عبد المهدي عن المجلس الإسلامي الأعلى وطارق الهاشمي عن القائمة العراقية وخضير الخزاعي عن ائتلاف دولة القانون.

واعتبر النائب المستقل صباح الساعدي التصويت على نواب رئيس الجمهورية "إهانة" للعملية السياسية وإرضاء للكتل المتناغمة على السلطة، مؤكدا وجود صفقة تمت بين ائتلاف دولة القانون والعراقية والمجلس الأعلى للتصويت على النواب.

وقال الساعدي خلال مؤتمر صحفي : إن الإرادة السياسية خضعت للأحزاب المتناغمة على السلطة لإرادة شخص واحد وحزب واحد معتبرا التصويت على نواب رئيس الجمهورية إهانة للعملية السياسية، وإرضاء للكتل المتناغمة على السلطة".

وأضاف الساعدي: إن الأحزاب السياسية أثبتت أنها لا تحترم إرادة الشعب والكتل والسياسيين المطالبين بتقليل الترهل الحاصل في الحكومة مؤكدا أن هناك صفقة تمت بين ائتلاف دولة القانون والعراقية والمجلس الأعلى للتصويت على النواب الثلاثة".

وعلى صعيد ذي صلة انتقد قيادي في الكتلة التركمانية الوطنية اختيار خضير الخزاعي لمنصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية جلال طالباني، مؤكداً أن اختياره أفقد ثقة التركمان بالكتل السياسية التي صوتت له، فيما اعتبر تسنم الخزاعي المنصب "خللاً" في آلية التوافق السياسي.

وقال محمد مهدي البياتي : إن "جميع الكتل والأحزاب التركمانية غير راضية عن انتخاب النائب عن دولة القانون خضير الخزاعي لمنصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية جلال طالباني"، مؤكدا أن "رئاسة الجمهورية يجب أن تضم جميع المكونات القومية والمذهبية والسياسية في العراق". وأضاف البياتي أن "تسنم الخزاعي المنصب بسبب إصراره ودولة القانون ضيع الفرصة على التركمان وأفقدهم الثقة بالمكونات السياسية التي صوتت له"، معتبراً أن "الخطوة تشكل خللاً في آلية التوافق السياسي".

وأكد البياتي أن "التوافق السياسي لن يكتمل إلا بمشاركة التركمان في رئاسة الجهورية أو الوزراء".

وقال الخبير الاقتصادي لـ (المدى الاقتصادي) : ان الزيادة غير الطبيعية في عدد المسؤولين تندرج في اطار الاصرار على عدم القيام بالتنمية الحقيقية وتبذير أموال الشعب العراقي في مجالات غير صحيحة وغير ضرورية .

واضاف الصوري : ان الحكومة بشكل عام لم تستطع نهائيا الوصول الى المشكلة الحقيقية في موضوع تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل النفقات التشغيلية، مبيناً ان الاتجاه الحالي يذهب لصالح المسؤولين وليس للمواطن العراقي مؤكداً ان الزيادات غير الطبيعية في عدد المسؤولين من شأنه ان يثقل الموازنة العامة للدولة بالكثير من النفقات غير الضرورية في الوقت الحالي .

من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة عامرة البلداوي لـ (المدى الاقتصادي) : ان الدولة العراقية الحالية وبحكم الدستور غير محتاجة الى هذه المناصب المحدودة الصلاحيات وغير الضرورية مؤكدة طغيان البعد السياسي على الجانب الاقتصادي في كثير من القرارات البرلمانية التي عادة ماتعقد على وفق صفقات بين الكتل السياسية .

واضافت البلداوي : ان وجود ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية يتطلب موازنة كبيرة من الموظفين والمستشارين والحمايات الامنية والجوانب الادارية الاخرى في ظل ترهل وظيفي كبير قي مؤسسات الدولة الاخرى كمجلس النواب ومجلس الوزراء مايضيف ثقلاً مالياً آخر على الموازنة التشغيلية .

ودعت البلداوي الى ضرورة اعادة النظر بهذه التشكيلات الحكومية وتجاوز الترضيات السياسية والانصراف الى مصلحة المواطن عن طريق السعي الدؤوب من قبل النخب السياسية والبرلمانية الى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومعالجة الاختلالات والظواهر السلبية المرافقة لعملية التحول الاقتصادي .

واكدت البلداوي اهمية تقليل النفقات التشغيلية قبالة النفقات الاستثمارية تساوقاً مع الحاجة الملحة للاستثمار للقطاعات الاقتصادية كافة .

مستشار: العراق يعتزم توقيع مذكرة مع الكويت لإدارة الممرات المائية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ذكر مستشار قانوني في مجلس رئاسة الوزراء أن العراق يعتزم توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الكويتي لإدارة مشتركة للممرات المائية بين البلدين. وقال المستشار فاضل محمد جواد لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن العراق يعتزم توقيع اتفاقية مشتركة مع الكويت تتعلق بتشكيل إدارة مشتركة بشأن الممرات المائية بين البلدين بما فيها خور عبد الله".

وأضاف أن الكويت والعراق يحددان حدودهما المائية وفق قرار مجلس الأمن المرقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ والتي تنتهي مع حدود جزيرة بوبيان الخط المقابل لخور عبد الله والذي تقع نسبة ٩٥٪ من مياهه العميقة ضمن الحدود الادارية للجانب الكويتي".

وتابع جواد أن "قرار ٨٣٣ الاممي يؤكد إنشاء مشاريع الملاحة في البلدان المتشاطئة شريطة أن لا تسبب بخلخلة الواقع الاقتصادي الأمر الذي اتفق عليه العراق والكويت في اللجنة المشتركة بان تقوم الكويت بإنشاء ميناء مبارك ويقوم العراق بإنشاء ميناء البصرة الكبير".

وأشار جواد إلى أن "الحكومة مازالت غير متأكدة من الأنباء التي أشارت إلى قيام الجانب الكويتي بتضييق الملاحة العراقية وعبور مسافة ١٠٠٠ كلم نحو الحدود الإدارية العراقية في خور عبد الله والتي ستحل ضمن توسيع دائرة التعاون الإداري بين البلدين فيما يتعلق بإدارة الممرات المائية".

وأعلنت الحكومة العراقية الأربعاء أنها شكلت لجنة عالية المستوى لإنهاء مشكلة بناء ميناء مبارك الكويتي على مقربة من الممر المائي العراقي.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما ولاسيما مشكلة تعويضات حرب غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودين الكويتيين، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

ويوجد في محافظة البصرة والتي تعد المنفذ البحري الوحيد للعراق، خمسة موانئ تجارية، وميناءان نفطيان.

وكانت وزارة النقل قد وضعت في نيسان/ابريل الماضي حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا.

وأكدت وزارة النقل في آذار الماضي ان هناك ضغوطاً أقليمية تعيق إنجاز ميناء الفاو الكبير كونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية.

ومن المؤمل ان يغير الميناء خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق.

النفط تحدد الأول من تموز المقبل موعداً لضخ نفط الأحدب إلى الأسواق العالمية

□ واسط – الانبار / وكالات

حددت وزارة النفط الأول من تموز المقبل موعدا لتدفق نفط الأحدب في واسط إلى الأسواق العالمية مؤكدة أن نهاية العام الحالي ستشهد تدفق ١٢٠ ألف برميل يوميا من إنتاج الحقل، فيما تعهدت الحكومة المحلية في واسط بالعمل على تفعيل هذه الخطوة مباشرة مع رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال مدير شعبة حقل الأحدب النفطي في واسط، المهندس أحمد عبد الرضا "السومرية نيوز"، إن "الأول من تموز المقبل، سيشهد البدء بعمليات ضخ النفط من حقل الأحدب بمقدار ٦٠ ألف برميل يوميا، بدلا من ٢٥ ألف برميل كان مخططا لضخها سابقاً في نهاية العام الجاري".

وأضاف عبد الرضا أن جهود وزارة النفط ممثلة بشركتي نفط الشمال والوسط، دفعت مراحل العمل في المشروع الى الامام، بحيث تم تخطي الجداول الزمنية الخاصة بمراحل الإنتاج وكمياته بنسبة كبيرة جدا"، مشيرا إلى أنه "في نهاية العام الحالي، سيتم ضخ ١٢٠ ألف برميل يوميا من نفط الأحدب إلى الأسواق العالمية".

وأشار عبد الرضا إلى أن "الكميات التي سيتم ضخها من النفط الخام ستكون في اتجاهين، الأول نحو مستودعات الخزن في البصرة تمهيدا لتسويقها عالمياً عبر الموانئ الجنوبية، والثاني لتغذية محطة كهرباء الزبيدية، نحو ٦٠ كم شمال الكوت، والتي ما تزال في طور الإنشاء"، لافتا إلى أن "الأنابيب التي سيتم ضخ النفط عبرها في الاتجاهين المذكورين هي الآن في مراحلها الأخيرة وستكون جاهزة للضخ قبل الأول من تموز المقبل".

وكانت وزارة النفط العراقية، قد أعلنت في ١٠ تشرين الأول الماضي، أنها توصلت إلى اتفاق مع الشركة الصينية المكلفة بتطوير حقل الأحدب في محافظة واسط، على رفع سقف الإنتاج النفطي إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا خلال إنتاج الذروة بدلا من ١٢٥ ألف برميل.

ودعا مدير شعبة حقل الأحدب النفطي، الحكومة إلى التعجيل بإنشاء محطات صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة ١٢٥ ميغا واط بعد الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط بدلا من حرقه، لكون تلك المحطات سهلة التكلفة وسريعة الإنشاء".

واعتبر عبد الرضا أن "تأخر العمل في محطة كهرباء الزبيدية سيدفع باتجاه حرق الغاز المصاحب لنفط الأحدب الذي سيبدأ ضخة مطلع تموز المقبل وعدم الاستفادة منه وهو ما يتطلب التعجيل بإنشاء محطات كهروغازية لتوليد الطاقة الكهربائية لتحقيق الاكتفاء في محافظة واسط وربط الفائض منها بالشبكة الوطنية".

من جهته رحب محافظ واسط مهدي الزبيدي بما حققته شركة الواحة الصينية ووزارة النفط العراقية من تقدم في مراحل العمل، متعهدا بـ"تفعيل ملف الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط". وقال الزبيدي إن خطوات العمل التي حققتها وزارة النفط مع الشركة الصينية في استخراج نفط الأحدب مفرحة جدا، كونها حققت اختصارا كبيرا في المهلة الزمنية، ما يعود على المحافظة بفوائد مالية واقتصادية كبيرة".

وأضاف الزبيدي أنه "في حال البدء بضخ النفط مطلع تموز المقبل، فهذا يعني أن محافظة واسط ستحصل على عائدات مالية جيدة ضمن مشروع البترودولار، مبينا أن تلك العائدات ستتضاعف كثيرا في نهاية العام حيث من المتوقع ان يصل الإنتاج إلى ١٢٠ ألف برميل في اليوم الواحد".

وكانت مؤسسة النفط الوطنية الصينية "CNPC" قد فعّلت عام ٢٠٠٨ العقد المبرم سابقا مع العراق، لتطوير حقول الأحدب النفطية لمدة ٢٠ سنة بكلفة ثلاثة مليارات دولار، وهو من الحقول الذي تم اكتشافها عام ١٩٧٩ باحتياطي قدره مليار برميل.

وكان المتحدث باسم وزارة النفط، عاصم جهاد قد ذكر في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، أن الوزارة طلبت من شركة شنغهاي الصينية المكلفة بإنشاء محطة كهرباء الزبيدية في واسط، إضافة محطة أخرى بطاقة ١٠٠٠ ميغاواط، بجانب المحطة التي تقوم بإنشائها والبالغة طاقتها ١٥٠٠ ميغاواط ليكون مجموع طاقة المحطتين ٢٥٠٠ ميغاواط مؤكدا أن محطة كهرباء الزبيدية التي تم البدء بإنشائها في شهر ايار من العام الماضي ستكون من اكبر المحطات الكهربائية لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق".

وكانت الحكومة قد تعاقدت مع شركة شنغهاي الصينية لإنشاء محطة كهرباء الزبيدية الحرارية في واسط، (٧٠ كم شمال الكوت)، واختير موقع المحطة إلى الجانب الأيمن لنهر دجلة بمساحة ٦٥٠ دونما، وتعد من أكبر المشاريع الكهربائية في البلاد، وتضم أربع وحدات توليدية بطاقة مقدارها ٣٣٠ ميغاوات لكل واحدة منها، فضلا عن المحطتين الإضافيتين اللتين تم الاتفاق عليهما بين الجانبين لاحقا.

وسبق للشركة أن وقعت عقد إنشاء المحطة المذكورة عام ١٩٩٨، وبلغت كلفة المشروع آنذاك ٧٥٠ مليون دولار، وقامت بتنفيذ الأعمال التصميمية للمحطة عام ٢٠٠١ إلى جانب بعض الأعمال المدنية، إلا أنها أوقفت التنفيذ بسبب العمليات العسكرية التي شهدها العراق عام ٢٠٠٣، لكن تم تفعيل عقد إنشاء المحطة بطلب تقدم به وزير الكهرباء السابق كريم وحيد، بعد زيارة السفير الصيني في بغداد إلى وزارة الكهرباء منتصف آذار ٢٠٠٧.

وتم وضع حجر الأساس لمشروع محطة كهرباء الزبيدية في الثالث من شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٩، بحضور وزير الكهرباء السابق كريم وحيد وعدد من المسؤولين من الجانبين الصيني والعراقي، في حفل مركزي كبير أقيم على ارض المشروع.

وكان مجلس النواب السابق، قد أقر في ٢٠١٠/١/٢٦ وبالأغلبية موازنة عام ٢٠١٠، وحسب المادة ٤٢ من قانون الموازنة تم تخصيص ٥٪ من إجمالي الإيرادات المتحققة فعلا من المنافذ الحدودية (البرية والجوية والموانئ)، باستثناء الإيرادات السيادية، لموازنة المحافظات الحدودية، فيما تقرر تحويل مبلغ يعادل دولاراً واحداً، عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة وعن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة وعن كل ١٥٠ متراً مكعباً من الغاز الطبيعي المنتج إلى ميزانية تلك المحافظة وفق المادة ٤٣، وأجرى البرلمان الحالي تعديلا على نسبة تلك العائدات لتكون حصة المحافظات المنتجة للنفط دولارين بدلا من الدولار الواحد، ودولاراً واحداً للمحافظات غير المنتجة للنفط.

ويذكر ان العراق يقوم بتصدير نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حاليا نحو مليونين و٥٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا.

في غضون ذلك انتقد مجلس محافظة الانبار قرار انسحاب شركة كازمونايا الكازاخستانية من مشروع تطوير حقل عكاز الغازي غرب المحافظة، وفيما أكد أن سبب المشكلة سياسي وتتحمل مسؤوليته وزارة النفط، أوضح أنه سيدرج الشركة ضمن القائمة السوداء إذا أصرت على الانسحاب.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة الانبار سعدون عبيد الشعلان في تصريحات صحفية نقلتها وكالة "السومرية نيوز"، إن المجلس يأسف لقرار شركة كازمونايا غاز الكازاخستانية، بالانسحاب من مشروع تطوير حقل عكاز لاستخراج الغاز"، مبينا أن "الخلافات مع الشركة لا تعتبر جوهرية على الإطلاق، بل هي ثانوية بعدما تم الاتفاق على أهم البنود الرئيسة".

واضاف الشعلان أن المحافظة كانت تصر على أن تكون محطة تنقية وتصفية الغاز، داخل الأراضي العراقية وليس السورية، وبمدة بناء لا تتجاوز عامين، فضلا عن تجهيز محطتي هيت الحرارية والرمادي الكهربائيتين بالغاز التشغيلي موضحا أن الخلافات كانت ستحل، لكن يبدو أن مشاكل الشركة الرئيسية مع وزارة النفط تكاد تكون سياسية بحتة".

وتابع الشعلان أن وزارة النفط تضع العراقيل أمام الاستثمارات النفطية والغازية في الانبار على وجه الخصوص"، مضيفا أن "مجلس الانبار يرفض تحمل مسؤولية المشاكل التي رافقت التعاقد مع الشركة، لأن السبب يقع على عاتق الوزارة بشكل مباشر".

وهدد نائب رئيس مجلس محافظة الانبار أن المحافظة ستدرج الشركة الكازاخستانية ضمن القائمة السوداء وستحرمها من أي عقود في المستقبل"، لافتا إلى أن "المحافظة تمتلك كما هائلا من الحقول النفطية والغازية".

وانسحبت شركة "كازمونايا غاز" الكازاخستانية أمس، من مشروع تطوير حقل عكاز لاستخراج الغاز الطبيعي في محافظة الانبار، بسبب خلافات برزت خلال المفاوضات مع الحكومة العراقية، بحسب بيان للشركة.

التجارة: تسجيل الشركات الأجنبية إلكترونياً مخالفة قانونية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اكدت دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة أن تسجيل الشركات الأجنبية إلكترونيا لا يسمح به قانون التسجيل العام.

وقالت مدير عام الدائرة خنساء اسكندر لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن "دائرة تسجيل الشركات ترفض أي طلبات تسجيل من الشركات الأجنبية والعربية عبر منظومة الشبكة الدولية (الانترنيت) وذلك لان قانون دائرة التسجيل لا يسمح بذلك". وأضافت ان "الطلبات الالكترونية من قبل عدد من الشركات العالمية المعروفة تم رفضها بسبب عدم توفر آليات قانونية للقيام بتسجيل الشركات العالمية للعمل في العراق". وتابعت: ان "دائرة تسجيل الشركات لا تقوم بإجراءات معقدة للقيام بعمليات التسجيل وانما يقتصر الامر على توفير اسم تجاري وايداع رأسمال الشركة في أحد المصارف المعتمدة لدى الحكومة وبراءة ذمة وعقد تأسيس الشركة". وأشارت الى أن "عملية تسجيل الشركات والفروع لشركات عالمية واقليمية لا تستغرق أكثر من يومي عمل وهو وقت طبيعي بالنسبة للاجراءات التي تقوم بها دائرة التسجيل لتوفير الحماية الاقتصادية والتجارية للشركات للعمل في السوق العراقية". واعلنت وزارة التجارة انها سجلت ٦٩٧ شركة محلية منذ بداية العام الجاري وحتى ٣٠ من نيسان /ابريل الماضي. وأكدت وزارة التجارة ة في ١٧ آذار الماضي انها سجلت ١٤٤ شركة أجنبية راغبة في العمل في العراق خلال عام ٢٠١٠.

وأعلنت وزارة التجارة في ١١ شباط الماضي ان هناك اكثر من ٥٠ الف شركة تجارية عامة مسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات.

وتقول دائرة تسجيل الشركات إنها وفرت نحو ٥٣ مليار دينار عراقي لخزينة الدولة خلال الاعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠